الراجح من الأحكام النحوية بين التقعيد والاستعمال اللغوي

(الكافية الشافية لابن مالك أنموذجاً)

.....

د. إسراء غانم أحمد

جامعة الموصل - كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية

البريد الإلكتروني: al_iraqi1983@uomosul.edu.iq

الملخص

يهدف البحث إلى الكشـــف عن حقيقة الترجيح في الاســـتعمال اللغوي أو التقعيد النحوي؛ وذلك بالنظر إلى دلالة ألفاظه في اللغة أو اســتعمال النحاة لها، والطرق التي اعتمدها ابن مالك في ترجيحاته النحوية، وتكمن أهمية الترجيح بأنه يظهر التفكير النحوي وما توصـــل إليه النحاة، والبراهين والحجج التي ارتكزوا عليها في دعمِ أفكارهم وآرائهم، ومدى ثقتهم بالأصـــول التي بنوا ثقتهم عليها، والنتائج التي انتهوا إليها، وقد اعتمدت الدراســة على منهج الوصــف، والتحليل، والاســتقراء لمواضــع الحكم، وذلك عن طريق تتبع المســـائل التي وردت فيها هذه الأحكام، والتي تنوعت بين الاســـتعمال اللغوي أو التقعيد النحوي (القاعدة) فنقسم البحث إلى الأساليب السماعية الراجحة وتتمثل النقل بالرواية، وتضـافر الأدلة، والترجيح بالتقعيد النحوي والمتمثلة بالأحكام النحوية ، القاعدة التقديرية، وآراء النحاة، والأصـــول النحوية وعلى هذا الأساس صُنفت المادة النحوية، ثم ختمت الدراسة بخاتمةٍ سجلتُ فيها أبرز نتائجها.

الكلمات المفتاحية: " الراجح، ابن مالك، استعمال، تقعيد، أحكام.

The most correct of the grammatical rulings between repetition (Sufficient Healing for Ibn Malik as a model) and linguistic use

Dr. Israa Ghanem Ahmed
University of Almosul - College of Education for Human Sciences - Department of Arabic Language
Email: al_iraqi1983@uomosul.edu.iq

Abstract

The research aims to reveal the fact of weighting in linguistic use or grammatical reticence; This is in view of the significance of his words in the language or the grammarians' use of them, and the methods adopted by Ibn Malik in his grammatical preferences, and the weighting importance is of great the show as it grammatical thinking that the grammarians reached, the arguments and proofs that they relied on in support of their opinions, and an indication of the extent of confidence in the assets that they built The study relied on the method of description and analysis, and the results they concluded .And extrapolation of the positions of the judgment, by tracing the issues in which these provisions were contained, which varied between linguistic use or grammatical repetition (the rule). Grammarists, and Grammatical Fundamentals. On this basis, the grammatical material was classified, and was concluded then the study in which with a conclusion I recorded the most results

Keywords: The most correct, Ibn Malik, usage, tying, rulings.

المقدمة

إن النحاة الأوائل ومن تلاهم بقليل لم يكونوا بحاجة إلى تبيين الراجح من الأحكام والآراء والأدلة، فلم يرد مصنف منظر في هذا المعنى، وكل ما نقل عنهم أقوال وعبارات مقتضبة، وردت خلال تناول عدد من المسائل النحوية والصرفية، اعتمدت دلالاتها لهذا الحكم أو ذاك، أما نحاة البصرة فقد جمعوا شتات هذا العلم وأرسوا قواعده، فأكبوا على النحو البصري يقيمون دعائم نحوهم على أصوله، إلا في بعض مواطن أبدوا فيها وجهات نظرهم الرافضة لما عليه البصريون، ميممين وجوههم نحو المذهب الكوفي، وربما تجاوزوا هؤلاء واولئك وقدموا رؤى جديدة ليست بصرية ولا كوفية تخدم القاعدة النحوية وتدفعها نحو النضج والكمال مادام الكمال مطلباً.

وكان من أشهر النحاة الذين تلقوا النحو البصري (ابن مالك رحمه الله)، فقرأه قراءة العالم البصير، وقلبه على وجوهه تقليب الخبير، فأعلن في مواضع موافقته لهم وفي أخرى مخالفته لهم، وفي مواضع يطلق مصطلح (الراجح) أو (رجح) أو (يترجح) و (مرجحا) أو (يرجح)... بما تخدم القاعدة النحوية.

ويتصل بموقفه من مذهب البصريين اعتناؤه بتدوين آراء كبار نحاة البصرة في مؤلفاته، وكان في كل موضع يورد فيه رأيا لبصري يعقب عليه معترضاً إذا وجد فيه منفذاً من منافذ الضعف، أو يعقب عليه مؤيداً إذا خلا من ذلك، ولم يكن يقصد بذلك أيضاً التمجيد، ولا التنديد، بل يطلب الرأي السديد (الراجح) فيحكمه إلى ما جاء من كلام العرب من السماع أو يحتكم بالقياس.

ومن يحقق النظر في كتبه يرى أنه لم يلتزم بسنته هذه كلما نص إلى رأي لنحوي من نحاة البصرة، فقد يكتفي في القليل منها بثبت رأي العالم منهم ومذهبه في مسألة من مسائل النحو ولا يذيلها بتعليق أو تعقيب.

أما المسائل التي رجحها ابن مالك في كتبه (شرح الكافية الشافية) وقف فيه على كثيرٍ من دقائق الموضوع الذي نُعنى بدراسته، إذ تمكن بعقله المتقدِ الراجح وبصيرته الثاقبة أن يسنَّ عدداً كبيراً من القواعد والقوانين التي احتكم إليها، ومن خلال الاستقراء ورصد العناصر التي تشكل ظاهرة نحوية تبين (الراجح من الأحكام النحوية بين التقعيد والاستعمال اللغوي الشافية الكافية لابن مالك انموذجاً) تتمثل في:

١. الأساليب الراجحة (الاستعمال اللغوي)

- النقل بالرواية
- تضافر الأدلة السماع عند ابن مالك.

٢. مسائل الترجيح عند ابن مالك " التقعيد النحوي"

- الأحكام النحوية
- القاعدة التقديرية
- آراء النحاة
- الإعراب النحوي
- الأصول النحوية
- الأساليب الجدلية

أما الراجح أو الترجيح فوجود مسألة خلافية ركن أساسي، من دونه لا يمكن قيام أي ترجيح، يضاف إلى هذا تحليل حدَّ الترجيح يكشف عن أركان رئيسية : أولها: وجود دليلين أو أكثر هما (الراجح والمرجوح)، وثانيهما: وجود من يثبت هذه الرتبة أو المزية وهو (المرجح) أي الوجود المرتبة أو المزية في أحد الدليلين وهو (المرجح به).

ولكل ركن من هذه الأركان شروطه: بعضها يتعلق بالراجح والمرجح، وهو وجوب تقابل دليلين أو أكثر وتعارضهما. وبعضها يتعلق بالمرجح، وهو وجوب كونه أهلاً للترجيح وبعضها يتعلق بالترجيح، وهو التزام المرجح القواعد الصحيحة المتعارف عليها في الترجيح، وبعضها يتعلق بالمرجح به، وهو وجوب دعمه بالأدلة والحجج وإثبات قوته[١]

الراجح لغة واصطلاحاً

(الراجح): "الراء، والجيم، والحاء، أصل واحد يدل على رزانة وزيادة يقال رجح الشيء وهو الراجح، إذا رزن، وهو من الرجحان"[٢] فوضع الجذر (رجح) في حقله المعجمي على معنى التَّثقيل، يقال: "رجحت الشيء بيدي أي رزنته ونظرت ما ثقله، وأَرجحت الميزان أي أَثقلته حتى مال، ورجح الشيء نفسه يرجح رجحاناً ورجوحاً، ويقال : زن وأرجح وأعط راجحًا"[٣] أما اصطلاحاً: "فهو إثبات مرتبة في أَحد الدليلين على الآخر"[٤] فالترجيح في اللغة لا تختلف دلالتها عن الاصطلاح؛ لأن الترجيح في اللغة يعني "التذبذب بين شيئين عام في كل ما يشبهه"، فالترجيح النحوي هو تقوية أحد الآراء النحوية التي يحتملها

النص والاحتجاج له بالأدلة التي تؤكد علاقته بالسـياق وترابط ألفاظه ليكون دليلاً على دقة المعنى المراد نظراً لتنوع المعاني، كما يؤكد لنا أن الترجيح النحوي هو تقوية أحد المحتملات لدليل يقترن به أو يكون ميلاً لأحد الآراء أو الأقوال باعتبار الاجتهاد[٥] أما الزمخشـري فيرى أن الرجحان الوارد في كتب النحو واللغة مأخوذ من رجاحة العقل، وليس مشـتقاً من "(رجحتُ الشَّـيء) وزنته بيدي ونظرت ما ثقله"[٦] يقول عباس حسـن[٧]: " الرجحان أَو الظَّن، فهو مَا ينشـأَ من تغلب أَحد الدَّليلين المتعارضـين فِي أَمر، بحيث يصـير أقرب إِلى اليقين. فالأمر الراجح محتمل للشـك واليقين؛ لَكنه أَقرب إِلى اليقين من الشـك، وفي هذه الحالة يسمى المرجوح: وهما" وترجيح الشـيء دليل وجود أسباب جعلته مرجحاً على غيره، وهذا الرجحان موضـع اجتهاد، فالراجح عند عالم قد يكون مرجوحاً عند غيره وهذا يعود إلى مدى قوة ظن النحوي في الحكم، وقد يطلق على الظن بـ عبارة "طمأنينة الظن"، وهي رجحان أحد الأمرين، رجحاناً مطلقاً يطرح معه الأمر الآخر، والأَصـل هو التَرجيح بقوةِ الظَّن [٨] فالفعل رجح مضـعّف، والتضـعيف من جهة الفاعل يفيد المبالغة والتكثير، وعلى الرغم من إنهم لم يضـعوا حداً يكون جامعاً لألفاظه، وشـاملاً لمعانيه، ولكثرة الألفاظ والعبارات الترجيحية بين ثنايا الكتب النحويّة، كالجواز، والاختيار.... كانت تثبتُ رسـوخه في أذهان قدامى النحو، فمرة يلتمسـونه بلفظة الصـريح ويقولون: المرجح فيه.... وأرجح الأقوال.... تترجح بين.... والراجح....

ومما سبق أن لكل رجل اجتهاده[٩] ولما كانت المعاني تتفاوت في سياقها، وتغمض المقاصد وتبتعد عن مردها، كان المرجح يغلق المسـألة، ويترك الحزم والجزم، ويهجر الظن والتشـكك، ويقول:" يحتمل كذا ولا يجزم"[١٠] وأجمل ثوب ظهر به الاجتهاد لدى أهل الصـناعة هو لغتهم الأدبية التي راعت مراتبهم، وحفظت خلافهم واختلافهم في إطاره العلمي شكلاً ومضموناً، وعندما يخالف أحدهم كلام سابقيه، لا يبطل رأي من يخالفه، ولا يؤكد رأي من يوافقه، بل يتبع الدليل[١١] دون أن يلغي أي وجه لعله " يظهر لبعض المتأملين شيء منه"[١٢].

ثانياً: التقعيد والاستعمال اللغوي

مفهوم التقعيد

القاعدة لغة: "الأَساس، فقَاعدة كل شـيء أَسـاسـه، ومِن ذلك قَواعد البيت، أَي: أَسسـه، وهي الأُمور الحسية، إِلا أَنَّها اسُتعملت في الأَمور المعنوية، ومن ذلك قواعد العلوم، والقاعدة ما يقعد عليه الشيء، أَي

يستقر ويثبت"[١٣] وكلمة " التقعيد" مصدر قعد يقعّد تقعيداً، وهو فعل اشتق من كلمة" قاعدة" ليدل على عملية انشاء القاعدة وتركيبها وصياغة عناصرها[١٤] أَما اِصطلاحاً: "فهو الضَابط والأَمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته". والقاعدة النَّحوية، "قاعدة كلية"، كـ "الفاعل مرفوع" و"المفعول منصوب"[١٥] إنه وصف لسلوك معين في بنية اللغة[١٦] فالنحاة يحرصون على اللغة واستعمالاتها، ولا يمكنهم أن يردّوا شيئاً منها؛ لأنهم محكومون بالسَّير وفق ما تمليه عليهم هذه اللغة المتعدّدة التراكيب في سياقاتها الاستعمالية، أي أنهم وجدوا أنفسهم أمام تراكيب استعملها الفصحاء العرب، ونقلها الأئمة الثّقات، وقد عدُّوها أنماطاً لا يقاس عليها، ولم تمكنهم الضرورة غالباً في قبولها، فخطأها بعضهم، وَردَّها بعضهم إِلى القاعدةِ بتقديراتٍ صناعية[١٧] فوجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إِلى أَن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد[١٨] لذلك قضت الحاجة إلى أن يسيج حول العربية بسياجٍ من الأحكام والقواعد الصارمة[١٩] وهذا الأمر دفعهم إلى السير باتجاه إحكام العملية النحوية ضمن قواعد ثابتة مغلقة الأقطاب لا يمكن خرقها أو اختراقها[٢٠].

أما مفردة الاستعمال فقد وجدت في كتب النحو بشكل كبير، فيقول التهانوي:" الاستعمال مرادف العادة"[٢١] وقد ظهر عند الحديث عن الحقيقة اللغوية إذ قال: اللفظ المستعمل فِي ما وضع له أَي وضع به التخاطب وتتكون من جزأين: المفرد وهي الكلمة المستخدمة لغرض وضعت له، ومركبة فهي المركب المستخدم فيما وضع له[٢٢]. والعرف اللغوي (الاستعمال) هو الطريقة الاستعمال لعناصر اللغة ،والكلام المفيد الذي يُعبر عن فكرة إِنسانية فِي بِيئة وزمان معينين"[٢٣] فالتهانوي فيما ذكره: "يقصد الكلام مفرداً أو مركباً دون النظر إلى موافقة هذا الاستعمال للأصل النحوي، ومن هنا تظهر العلاقة بين القاعدة والاستعمال فإنه يعد هنا مجال للشك حول وجود فراغات كبيرة بين القاعدة والاستعمال، وقد حاول النحاة سد هذه الفراغات وتسويغها عن طريق وسائل كثيرة وظفها النحاة في تحليلهم اللغوي حين يواجهون بعض الاستعمالات باللغات، وقصر بعضها على لهجات معينة ومحددة حتى أنهم يصفون الاستعمالات بالخطأ أو الشذوذ، ولم يدركوا أثناء ما يمكن أن يجره ذلك التعسف من أخطار على جسم اللغة"[٢٤] فجعلوا مصطلح " اللغات" مدخلاً يجعلون منه ما وافق أقيستهم صحيحاً وما لم يوافقها لغة فقد تكون لهجة نسمعها فلا نقبلها إلا ضمن شروط، وهذا كفيل بأن يجعل الاستعمال محاطاً بقواعد عديدة من شأنها أن تضيق من حدوده.

" وعلى هذا فلا معنى للالتباس الذي يقع فيه بعضهم حين يقرر أن المذهب البصري مذهب قياسي، وأن المذهب الكوفي مذهب سماعي، وأن المبرد كان يتمسك بالقياس في حين كان ثعلب يعتمد

على السماع أو النقل والرواية"[٢٥] أما ابن مالك فقد تجاوز منهجية التقعيد عند النحاة، فتخذ من الحديث الشريف مَصدراً خصباً للتقعيد، ولكنه لم يصرح بذلك، الأمر الذي دعا أبا حيان الأندلسي يتهمه بالابتداعِ فقال:" .... أما المصنف فقد أَكثر من الاستدلالِ بما وقع فِي الأَحاديثِ على إِثباتِ القواعد الكلية فِي لسان العرب، ولم أرَ أَحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"[٢٦] والحقيقة إن ابن مالك لم يستشهد بالحديث على قاعدة ليس لها شاهد، أو مثال في كتب النحاة المتقدمين، وإنما وجد في الحديث مادة لغوية تخالف ما استقر عند النحاة من قواعد وأحكام، فاجتهد في توجيهه، أو تأويله، ورده إلى المعروف من كلام العرب ومن شواهد النحو[٢٧] فقد رجح الاستعمال لدى بعض لغات العرب، أو كلام بعض النحاة مع إضافة إلى القرآن والحديث النبوي الشريف، وأما بخرق قاعدةٍ، أو إثباتها بمجرد ما ثبت في الحديث، ولا يوجد في كلامه، كما يعلم بالاستقراء التام[٢٨].

أولاً: الاساليب الراجحة (الاستعمال اللغوي)

١. النقل بالرواية

وأطلق ابن مالك حكم " الأرجح" أو " الأولى" على لغة تسكين الشين في " عشرة فقال[٢٩]:" إلا أَن شين: "عشرة" تسكن في لغةِ الحجازيين، وتُكسر في لغةِ التميميين، وقد تتركُ على ما كانت عليهِ من الفتحِ، وبذلك قرأَ الأَعمش{ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} بينت ترجيح السكون بقولي...واللغة الأَولى هي المشتهرة" أَن أَلفاظ العدد تتغير كثيراً فِي حدِ التركيب، أما فِي حد التركيب فتتغير ألفاظ العدد كثيراً، أَلا تراهم في البسيطِ (واحد)، (وأحد) ثم قالوا في التركيب (إحدى عشرة)، (عشر)، و (عشرة) ثم قالوا في ألفاظ العقود (ثلاثون) إلى (التسعين)، فنراهم في التركيب جمعوا بين المؤنث والمذكر، فجعلوا(الواو) للتذكير وكذلك أختها، وسقوط الهاء للتأنيث[٣٠] أما الزمخشري فقد جعل (الفتح لغة) ، وقال ابن عطية إنها (لغة ضعيفة) وبعض النحاة نص على أن فتح الشين شاذ، و(عشرة) في موضع خفض بالإِضافةِ، أما بناؤه لوقوعه موقع النون، مما أعرب فيه الصدر وبنى العجز، ألا ترى أن (اثنتي) معربة إعراب المثنى؛ لثبوت ألفه وانقلابها نصباً وجراً، ولم يصح إضافتها؛ لأنها نزلت منزلة (نون اثنين) فلا تقول: (اثنتا عشرتك) ، فـ ابن دستورية ذهب إلى أن (اثنا) و (اثنتا) و(ثنتا) مع (عشر) مبني، ولم يجعل الانقلاب دليل الإعراب[٣١] .

وقد إستعمل "ذات" بِمعنى "التي"، و"ذوات" بِمعنى "اللاتي"، وذلك ما رواه الفراء عن بعض طيي وقد نقل ابن مالك الاستعمال من الخبر الذي كان الفراء آثره بقوله:" سمعنا أعرابياً من طيي يسأل ويقول:..... "أسـألكم بالفضـل الذي فضـلكم الله به"، و"الكرامة **ذات** أكرمكم الله به"، أي "**التي** أكرمكم الله بها"، فحذف ألف بها، وحرك الباء بحركة الهاء ، و" ذات: الطائية هذه مبنية على الضـم رفعاً ونصـباً وجراً، وهي تقع على العاقلة وغير العاقلة من المؤنثات، إذا أريد بها، معنى " التي" [٣٢] ومجيء " ذوات" بمعنى "اللاتي" قول الراجز:

"جمعتها من أَنيقٍ موارقِ ذوات ينهضن بغير سائقِ"[٣٣]

٢. تضافر الأدلة السماع عند ابن مالك

إذا اتصـل ضـميران أولهما أخص، وهو مرفوع" يعني الأول"، والعامل فيهما ناسـخ للابتداء فإن سيبويه وأكثر النحويين[٣٤] أجازوا الاتصال والانفصال في الضمير الثاني المنصوب مع ترجيح الانفصال، وقد ذهب ابن مالك إلى جواز الأمرين مع ترجيح الاتصـال فقال[٣٥]" لَما كان وضـع الضَـمير لقصـدِ الاختصارِ لم يجزْ أَنْ يُؤتى بمنفصلِ إذا وجد سبيل إلى متصلِ؛ لكونه أَخصر إلا في مواضعِ مخصوصة، كثاني ضميرين أَولهما غير مرفوع نحو: "سلنيه" أَو مرفوع بـ "كان" أَو إحدى أَخواتها نحو " الصديقُ كنتُهُ" وكان حق هذا أَن يمتنع اِنفصـاله لشـبهه بهاء " ضـربته" ولكنه نُقل فقبل. وبقي الاتصـال **راجحاً** لوجهين: أَحدهما: الشبه بما يجب اِتصاله، وإذا لم يساوه في الوجوب فلا أَقل من الترجيح. الثاني: أَن الانفصال لم يرد إلا في الشعر، والاتصال وارد في أَفصح النثر كقول النبي _ صلى الله عليه وسلم_ لعمر _ رضي الله عنه_ في ابن صـياد:" إن يكنه فلن تسـلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك فِي قتلهِ" فالأدلة الواردة عن السماع في الشعر تدل على إن الفصل في ضمير " كان" الثاني المنصوب بها هو الأفصح نحو: الصديق كنت إياه فقد استدلوا بما يلي

كقول الشاعر:

لَيت هذا اللَيل شَهرٌ لا نَرى فيهِ عربياً
ليس إيَّاي و(إيَّا ك) ولا نَخشى رقِيباً[٣٦]

وقول عمر بن ربيعة:

لئن كان (إيَّاهُ)لقد حال بَعْدَنَا عن العهد والإنسانُ قد يتغيَّرُ[٣٧]

وقول الشاعر

عهدت خليلي نفعه متتابع فإن كنت (إياه فإيَّاه) كن حقاً[٣٨]

والملاحظ أن الاستعمال قليل لهذا أشار ابن مالك فقال:" ولم يثبت الانفصال إلا في شعر قليل" قال سيبويه[٣٩]:"ومثل ذلك: كان (إيَّاه) ؛لأنَّ (كتنه) قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف ها هنا، لا تَقول: "كأنني وليسني"، ولا كأنك فصارت "إيَّا"، ههنا بمنزلتها في "ضربي إيَّاك"" وأَجاز سيبويه في موضع آخر الأمرين مع ترجيح الاتصال تشبيهاً لـــ " كان" بالأفعال الحقيقية في التصرف والعمل فقال[٤٠]:"وتقولُ "كناهم"، كما تقولُ "ضربناهم". وتقول: "إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم"، كما تقولُ: "إذا لم نضربهم فمن يضربهم" وقال أَيضاً: " فالعرب قد تكلم بهذا، وليس بالكثير" ومنه ما ورد في باب الاستثناء: "أتوني ليس إياك" والانفصالُ لم يثبتْ في غير استثناء إلا فِي النظمِ".[٤١]

ثانياً: مسائل الترجيح عند ابن مالك " التقعيد النحوي"

١- الأحكام النحوية

إذا اجتمع القسم والشرط وكان في أوله (القسم) : فقولك : "والله أَن أَتيتني لا أَفعل"، فلا يكون إلا معتمدة عليه اليمين أَلا ترى أَنك تقول: "والله إن تأتني آتك" لم يَجزْ. ولو قلْت: "والله من يأَتني آته" كان مُحالاً[٤٢] فسيبويه يرى وجوب أَن يكون الجواب للقسم إذا تقدم على الشرط ويحذف جواب الثاني لدلالة الأَول عليه[٤٣] ورجح ابن مالك الشرط فقال[٤٤] :"

اِحكم لدى اِجتماع شرط وقسم .... بكون مطلوب الأَخير ذَا عدم
وإن توالیا وقبل مبتدأ فالشرط **رجح** مطلقاً فتعضداً
وربما **رجح** بعد قسم شرط بلا مبتدأ مقدم

" أي ربما رجح بعد القسم شرط بلا ذي خبر" [٤٥] والمقصود (بذي الخبر) ما يطلب من مبتدأ أَو اِسم كان أَو نحوه، أي ما يحتاج إلى خبر، ويعلل الرضي ذلك بقوله[٤٦]:"وجاز قليلاً بالنظرِ إلى ضعفِ القسم فِي نفسهِ أَنْ يرجحَ الشرط فيتغير لأَجل كونه أَقرب إلى الجوابِ ويلغى القسمَ" قال أبو حيان[٤٧] :" وإن تقدم على القسم والشرط طالب خبرٍ، فالجواب لأداة الشرط دون القسم، وسواء تقدم القسم على الشرط، أم تقدم الشرط على القسم مثال ذلك:"زيدٌ واللهِ إنْ يزونا نزره"، و"زيدٌ إنْ يزرنا واللهِ نزره"، وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التعيين، أو الجواز" ورد ابن مالك فقال[٤٨]: " هو على سبيل التحتم، وقال غيره: على سبيل الجواز، فيجوز عند قائل هذا أن يقول: " زيدٌ واللهِ إنْ قامَ يقمْ عمرو، وزيدٌ واللهِ إنْ قام ليقومنَّ عمرو، وقد يحذف جواب الشرط والقسم، ويكون ذلك الفعل مرفوعا خبراً عن المبتدأ، فتقول: زيدٌ والله إنْ أكرمته يكرمْك، وزيدٌ إنْ أكرمته والله يكرمك، وفي كتاب سيبويه[٤٩]:"" أَنا والله إنْ تأَتني لا آتِك"؛ فـ (أنا) مبني على هذا الكلام، أنه حسن أَن تَقول: "أَنا والله إن تأَتني آتك". وليس في كلامه ما يدل على تحتم،

بل ظاهره الجواز لقوله: أَلا ترى أَنه حسن"[٥٠] وأما القسم إذا اتى بعده المجازاة وتقدم عليه، فالغي القسم واِعتمدت المجازاة، فقولك: "أَنا والله إِن تأَتني لآتك" وإِذا تقدم القسم وأتى بعده المجازاة، واعتمد الشَرطُ والجَزاءُ على (أَنا) فصار القَسمُ حشواً، كأَنَّه لَيس فِي اللفظِ، فقولك: "زيدُ والله منطلقٌ" فلو قدمتُ القسمَ الزمك أَن تأَتي باللامِ فتقول : "والله لزيد منطلق" والقسم إذا وقع حشواً ألغي فبان الفرق، فصار من قبيل (الجملة المعترضة) في الكلام، فـ " أنا" مبتدأ، وخبر المبتدأ الشرط وجوابه، والقسم اعتراض بين المبتدأ والخبر لا محل له[٥١] واشترط في حذف الجواب في غير الضرورة مضي الشرط فلا تقول: "أنت ظالمٌ إِنْ تفعلْ" ولا " والله إِنْ تقمْ لأقومنَّ"، والقسم وحده إذا تقدم على ما يطلب الخبر، وجاز أن يبنى ما بعده على (طالبِ الخبرِ)، و(طالبِ الصلةِ)، وجاز أَن يبنى على (القسمِ)، فإِذا بنيت على طالبِ الجزاءِ والصلةِ فحذف جواب القسم لدلالةِ الخبرِ والصلةِ عليهِ، وفي الثانية فالخبر والصلة القسم وجوابه نحو قولك: "زيدٌ والله يقوم"، "وجاءني الذي والله يقومُ" ، و"وزيد والله ليقومن"، و"جاءني الذي والله ليقومن"، وقد تقع الجملة القسمية جوابا للشرط نحو: "إِن تزرني فو الله لأكرمنك"[٥٢] وفسر الدكتور فاضل السامرائي اختلاف حكم تقدم ذي الخبر بقوله[٥٣]:"فإِنَّ تَقدمهما (ذو خبر) نحو: "أنا والله إِن أَتيتني أَكرمك" جاز جعل الجواب للقسم أَو للشرط، باعتبارِ أَن الكلام بُني على اِسم متقدم غير الشرط والقسم، وهو يحتاج إِلى خبرِ، فَيمكن جعل كل من القَسم أَو الشَرط مُعترضاً، فإِذا قلت:" أَنا والله إِن تأتني آتك" جعلت القسم اِعتراضا بين المبتدأ والخبر، وإِن قلت:" أَنا والله إِن أَتيتني آتينك" جعلت الشرط قيداً المقسم" وقد نبه الدكتور فاضل السامرائي على أَمرِ آخر وهو إِطلاق لفظ " اِعترض" على الشرط أَو على القسم هو إِطلاق غير موفق أَحياناً؛ لأَن القسم المضمر قَدْ يجتمعُ مع الشرطِ، ويكون الجواب له، لذا يجب أَن يكون الحكم موافقاً للمعنى في سياقِ الكلام، وقد يكون الكلام قسماً على الشرط، وتكون أَهميته ثانوية في الكلامِ، وذلك نحو قوله تعالى: "ولئن اتبعتَ أَهْواءهم من بعد ما جاءك من العلم إِنك إِذا لَمن الظَالمين"[٥٤] وليس من الصواب أَن تقول: فالأصل في الكلام :(والله إِنك لمن الظالمين)، فاِعترض بالشرطِ، كيف وقد اَقسم الله على الشرطِ؟ ونحو قوله تعالى:"وإِن أَطعتموهم إِنكم لمشركون" [٥٥] فالقسم مضمر عند النحاةِ، وتقدير الكلام: "ولئن أَطعتموهم" بدليل أن الجواب للقسم ولم يقترن بالفاء"[٥٦] قَال سيبويه [٥٧]:"فلو قلت: "إِنْ أَتيتني لأَكرمنك" و"إِنْ لم تتني لأَغمنَّك" جاز؛ لأَنه فِي معنى: "لئن أَتيتني لأَكرمنك" و"لئن لم تأَتني لأَغمنك"، ولابد من هذه اللام مضمرة أَو مظهرة؛ لأَنَّها لليمين، كأَنك قلت: "والله لئن أَتيتني لأَكرمنك" وبين الدكتور فاضل السامرائي ذلك: وكما ترى قسم على الشرط، فالمقصود في الكلام هو (الشرط)، وقد أقسم الله عليه، واطلاق لفظ (معترضاً) على الشرط غير موفقة، لا تناسب أهميته في الكلام، ولا في أداء المعنى، وهو مصطلح نحوي على أية حال، وهو نظير التسمية بالفضلة، وقد يتوقف المعنى عليها أحياناً، فإِذا حذفت (الفضلة) ذهب معنى الكلام، نحو ذلك:" ضربي العبد مسيئاً" فخذف الفضلة في نحو هذا، اِختل الكَلام، وفسد المعنى، وقد تسمى المنصوبات فضلة في الاصطلاح [٥٨].

٢ – القاعدة التقديرية

في "باب الاشتغال" حقيقته أَن يتقدم اسم ويتأَخر عنه عامل هو (فعل أَو وَصف)، وقد رجح ابن مالك لهذا الاسم المشتغل خمس حالات، ورجح النصب فقال[٥٩]:"ش": للنصب أَسباب يترجحُ بَها على الرفعِ في هذا الباب. منها: أَن يكون الفعل المشغول بضميرِ الاسم السابق فعل أَمر، أَو دعاء، أَو نهي :نحو: " زيداً أَكرمه" " ويا لله ذنوبنا اغفرها، وآمالنا لا تخيبها" وسبب اختيار النصب" أن الأمر، والنهي ، والدعاء يكون للفعل، أما الاستفهام بالفعلِ أَولى، والأصل في ذلك أن يبدأ بالفعلِ قبل الاسم، فلا يقع الأمر والنهي والدعاء إلا والفعل مظهراً أو مضمراً[٦٠] فالاسم المشغول عنه يجوز فيه وجهان: – النصب على **المفعولية** لفعل محذوف يفسره المذكور، والجملة بعده تفسير له (وهو **الراجح**) – أو الرفع بالابتداء، والجملة التي بعده خبر عنه وهو أمر مرجوح، وإنما رجح النصب على الرفع لكون العامل طلباً، والأصل في الطلب أن يكون بالفعل، ولما في الرفع من الإخبار بالجملة الطلبية وهذا قليل[٦١] وكما يختار النصب في الأمر والنهي والدعاء، وكذلك يجوز الرفع، تقول:" عبد الله أضربه"، فأنت تبدأ " بعبد الله" فترفعه على الابتداء؛ لأنك تنبه المخاطب ليعرفه باسمه، ثم تخبر عنه بعد ذلك"[٦٢] ومما خرج عن رجحان النصب، بالرغم من ورود فعله طلبياً قوله تعالى:" والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما"[٦٣] وقوله تعالى" الزانيةُ والزاني فاجلدوا"[٦٤] فوردت الآيتان بالرفع، والتقدير عند سيبويه: فيما فرض الله عليكم، وفي الثانية: "فِي الفرائضِ "الزانية والزاني" و"الزانية والزاني" وجاء بالفعلين:" اقطعوا" ، " واجلدوا" بعد أن مضى فيهما حكم الرفع[٦٥] وقرأ أناس " والسارقَ" " والسارقةَ بالنصب[٦٦] وقد قال عنه سيبويه: " إنه الوجه في العربية، وهو أقوى من الرفع، إلا أن الناس أبت إلا قراءة الرفع"[٦٧] أما قراءة النصب فقد جاءت على القاعدة التي وضعها النحاة.

وقد رجح ابن مالك النصب ايضاً فقال: "ومن مرجحات النصب أَن يتقدم على الاسمِ ما الغالب أَن يليه فعل، كالنفي بـ "ما" " لا" و" إن" وكالاستفهامِ بالهمزةِ وكـ "حيث المجردة من ما... " [٦٨] أن يقع الاسم بعد حرف الأولى به أن يليه الفعل[٦٩] ومذهب سيبويه اختيار الرفع؛ لأن هذه الحروف لا تبل من القوة ما بلغته حروف الاستفهام[٧٠] يقول الزمخشري معللا النصب بعد هذه الحروف:" لأنهن يطلبن الفعل، ولا يبتدأ بعدها الأسماء"[٧١] فالاسم المشغول عنه أما أن يلي همزة الاستفهام مباشرة أو يفصل عنها بظرف نحو " أمحمداً أكرمته" " أفي المسجد محمداً قابلته" ويجوز في المشغول وجهان: الرفع عَلى الابتداءِ، والنَصب على الاشتغالِ وهو الراجح، لورود ذلك في القرآن الكريم، أما حيث المجردة فيختار فيها النصب؛

لأنها تشبه حروف المجازاة[٧٢]. وعلل ابن مالك كونها من مرجحات النصب؛ لأَنَّها تشبه أَدوات الشرط فَلا يليها فِي الغالبِ إلا الفعل[٧٣].

وإذا وقعت جملة الاشتغال بعد عطف على جملة فعلية[٧٤] ويشترط في العاطف ألا يكون مفصولاً بأما، ويكون الفعل متعديا متصرفاً فقد رجح ابن مالك النصب فقال: ""ومن الأَسباب **المرجحة** للنصبِ أَن يلي الاسم عَاطفاً قبله معمول فعل، منصوباً كان المعمول أَو غير منصوب نحو: قام زيد وعمراً ضربته، ولقيت بشراً وخالداً كلمته وإنما **رجح** النصب هنا؛ لأَن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، والرافع عاطف جملة اِسمية على جملةِ فعلية، وتشاكل الجملتين إِحداهما على الأَخرى"[٧٥] قال سيبويه: "هذَا باب ما يختار فيهِ اِعمال الفعل مما يكون فِي المبتدأ مبنى عليهِ الفعل، وذلك قولك: رأيت زيداً وعمراً كلمته"[٧٦] فسيبويه يرجح نصب المشغول عنه بفعل محذوف يفسره العامل بعده؛ لأَنَّ فالفعل مبني على الاسم الأول، والأحسن بناء الآخر على الفعل، فإن لم يكن قلبه اِسم بني على الفعل، فالآخر يجري على ما جرى عليه الذي يليه قبله، فالمعنى لا ينقص إذا بنيته على الفعل، و العرب تختار مطابقة الأَلفاظ مالم يفسد عليهم.

أما رجحان الرفع، فالاسم المشغول عنه إذا لا يوجد معه ما يرجح نصبه وجعله واجباً أو وجوب رفعه، ولا يَجوز فيه الأمران على السواءِ نحو: محمداً أكرمته، قال ابن مالك: "بقي قسم خامس **يترجح** فيهِ الرفع وذلك نحو: " زيد لقيته"؛ لأَنه ليس معه موجب النصب كما مع:" إن زَيداً رأته فاَضربه" وليس معه موجب الرفع كما مع:" أتيت فإذا يضربه عمرو" وليس معه مرجح النصب كما قلت:" أزيداً لقيته؟" وجاز في الاسم المشغول عنه وجهان: الرفع والنصب، والرفع أرجح لعدم تكلف الإضمار، خلافا لمن زعم، ولا يجوز النصب لما فيه من كلفةِ الإِضمار، لورود ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح بالوجهين معاً، من ذلك قوله تعالى: "جنات عدنٍ يدخلونها" بنصبِ جنات.

٣. الإعراب النحوي

أما في وجوب النصب على المفعول معه في ما لا يجوز فيه الجر، فقد رجح ابن مالك النصب فقال: "ش:مثال إِمكان العطف دون ضعف: "كنت أَنا وزيد كالأَخوين" و "اِذهب أَنت وربك" ومثال ما يختار فيه النصب لضعف النسق: " اِذهب وزيداً" فرفع " زيدُ" بأَن ينسق على فاعلِ " اِذهب جائز على ضعفِ على ضميرِ الرفع المتصل لا يحسن، ولا يقوى إِلا بعد توكيد أَو ما يقوم مقامه، فلما ضعف

العطف **راجح** النصب؛ لأَن سلامة من اِرتكاب وجه ضعيف للناطقِ عند مندوحةِ، ومثال ما يجب فيهِ النصب لعدمِ جواز العطف "مالك وزيداً" فـ "زيداً" هنا واجب النصب؛ لأَن عطفه على الكاف لا يجوز إِذ لا يعطف على ضميرِ الجر إلا بإِعادةِ الجار..... وللكلامِ على مسائلِ العطف، وحذف الجار من وضعِ آخره هو بهِ أَولى وإِن أَمكن العطف بتكلف فالنصب **راجح**" أَما الجر على اضمار جار آخر مَدلول عليهِ بالسابق جاء ووجه بهِ قراءة حمزة "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"[٧٧] أَي بالأَرحامِ[٧٨] وقرأ (باقي السَّبعة) بالنصبِ عطفاً على لفظِ الجلالةِ، أو على محل به من الإعراب، وكان ابن مالك قد استشهد لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه– جريا على النمط المذكور من النصب بقوله: " وما لنا والرمل، وإنما كنا رأينا به المشركين، فقد اهلكهم الله"[٧٩] وفيه كما لا يخفى نصب الرمل وجوباً عنده؛ لأن " الواو" ضمير مجرور، لا يجوز العطف عليه بإعادة الجار خلافاً للأخفش والكوفيين[٨٠] فقد أجازوا الجر وروى الأخفش قول الشاعر:

" ..... فحسبك والضحاك سيف مهند[٨١]

وجر " الضحاك" عطف على الكاف، ونصبه كونه مفعولا معه، ورفعه على الابتداء المحذوف الخبر، والتقدير والضحاك و الضحاك معك، وقد بين سيبويه هذه المسألة فقال:" "مالك وزيداً"، و" ما شأنك وعمراً"، فـ حدٌ الكلام ههنا: "ما شأنك وشأن عمرو" فحمل الكلام على(الكاف المضمرة) فهو قبيح، وحمله على الشأن لم يجزْ؛ فالشأن لم يلتبس بـ (عبد الله)، وإنما يلتبس به (الرجل المضمر) في الشأن؛ وحملوه على الفعل لما كان ذلك قبيحاً فقالوا: "ما شأنك وزيداً، أَي ما شأَنك وتناولك زيداً" وقد وافق أَبو علي الفارسي ظاهر قول سيبويه في تقدير المصدر أَولاً، نحو: "مالك وملابسة زيداً" ثم خالف، فقال:" هو تفسير معنى، لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب فيه: " مالك تلتبس وزيداً"[٨٢] وذكر الزمخشري أن المفعول به ينصب إذا تضمن معنى الفعل، أي " ما تصنع وما تلابس"[٨٣] أما ابن يعيش فقد علل ذلك فقال :" إنما نصبوا " مالك وزيداً"؛ وذلك لأَّن شريك الكاف فِي المعنى، ولا يصح عطفه عليها، والكاف ضمير مخفوض، والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإِعادة الخافض، ولم يجزْ رفعه بالعطفِ على الشأَنِ"[٨٤] إذا زيداً منصوب بإضمار " الملابسة" وتقديره: ما شأنك وملابسة زيد ... لم يظهر لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال[٨٥] وما يفهم من كلام ابن مالك ايجابه النصب ورجاحته على الجر طرحة[٨٦].

٤. آراء النحاة

"إذ" أَن يكون ظرفاً لما يستقبل بمعنى "إذا"، يقول ابن مالك "

ومثل "إذ" معنى " إذا" إضيفا للجملتين وافتحن تخفيفا
وقبل فعل ماض البنا رجح والعكس قبل غيره أَيضاً

"ش" معلوم أَن " إذا" دال على زمن ماض مبهم غير محدود، فأي اســـم وافقه في معناه جاز أن يضـــاف إلى جملةِ ماضـــية المعنى، اِســـمية كانت، أَو فعلية: نحو:" الحين" " الوقت".... وإذا أَضـــيف المحمول على " إذ" إلى جملة جاز إعرابه، وبناؤه على الفتحِ"[٨٧] وقد اختلف في ذلك، فبعضـــهم صـــرح بكونها ظرفاً لِما يسـتقبل من الزمانِ بِمعنى "إذا"، والآخرون رفضـوا هذا الرأي، وقالوا إن (إذ) لا تدل على المستقبل بل دلالتها على الماضي، حتى وإن جاء الفعل بعدها مضارعاً يدل على المستقبل، ولكل وجهته التي دعمها بـالأدلـة، ويرى أغلب المُحققين أَن (إذ) لا تَقع مَوقع (إذا)، ولا (إذا) موقع (إذ)[٨٨]. قال ابن مالك[٨٩] في قول (ورقَة بن نَوفل) لرسول (ﷺ):"ياليتني أَكون حياً إذ يخرجك قومك"[٩٠] اِستعمل فيهِ (إذ) موافقة لـــ (إذا) في إفَادة الاسَـتقبال، وهذا الاسـتعمال صـحيح، لم ينتبه إليه أغلب النحويين، وكذا قولهِ تعالى:" إذ الأغلال في أَعناقهم" فاسـتخدم القرآن إذ مقام إذا، فالأدوات تقوم مقام بعضـها البعض، والقرآن الكريم يسـتخدم بعضـاً من هذه الأدوات مقام الأخرى، وممن يرى دلالة (إذ) على المسـتقبل ابن هشـام، حيث يقول في قولهِ تَعالى: "فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم" و"علموا "مستقبل" معنى ولفظاً؛ لدخولِ حَرف التَنفيس عليهِ، فإعمال (إذْ) بمنزلةِ (إذَا)[٩١] ويؤكد الأسـتاذ عبد الخالق عضـيمة مجيء إذ للدلالة على المســتقبل، حيث يقول[٩٢]: "وما الذَّي يمنع أَن تقوم الأَدوات بَعضـــها مقام بعض، تجئ (إذ) بمعنى (إذا) كذلك تجئ (إذا) بمعنى (إذ)". وإلى هذا ذهب د. عبد العال سالم مكرم حيث يقول[٩٣]:" والرأي الذي أميل إليه هو جواز وقوعها موقع إذا الدالة على المسـتقبل؛ فالأَدوات يقع بعضـها موقع بعض؛ لأسـباب بلاغية يعرف من الموقف ويتضـح من السـياق، ويشـير إليه بالأسـلوب، فالأمور المسـتقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى متأكدة منها عبر عنها بلفظ الماضي. وبهذا التحليل استطاع د. مكرم أن يثبت أن إذ تقع موقع إذا في الدلالة على المستقبل.، يقول سيبويه[٩٤] " إذا ظرف لما مضى من الدهر" ومعنى ذلك أن إذ لا تسـتعمل عند سـيبويه إلا ظرفاً لما مضـى من الدهر، ويرى سـيبويه أن الزمان إذا أضـيف إلى الفعل بشـرط أن يكون هذا الفعل قد وقع فإنه يكون بمعنى إذ ، أما إذا أضـيف إلى الجملة الفعلية التي لم يقع فعلها فإنه يكون بمعنى إذا[٩٥].ونقل عن المبرد أن دلالتها على الماضـــي ثابتة، وإن جاء بعدها الفعل مضـارعاً يدل على المسـتقبل، كما هو في قوله تعالى :" وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه"، أي: إذ قلت[٩٦] وإذا وليها اسم بعده فعل ماض فهو قبيح، قولك: "إذ زيدٌ قام" بل الفصـيح قولك: "إذا قام زيد" ف (إذ) وقعت موقع الماضـي، فايلاؤه للماضـي؛ (للمشـاكلة والمناسـبة) ولا يرد عليه، نحو: " إذا زيد يقوم"،

فمذهب سيبويه إن (إذا) داخلة على يقوم المفسر بهذا الظاهر، وقد أجاز بعضهم دخولها على اِسمية خبرها فعل، فهذا وارد عليه، وهو قبيح، أي:" إذا يقوم زيد" فقل له كذا، وهذا الاستعمال قبيح قليل الاستعمال. [٩٧] وذكر المرادي أن (إذ) تضاف إلى الجملتين: (الاسمية، والفعلية)، ولا يجوز إضافتها إلى الجملة الشرطية إلا في الضرورة، أما إذا وليها اسم بعده فعل ماض فهو قبيح، فلا تقول: "كان ذلك إذ زيد قادم"؛ لما فيه من الفصل بين المتناسبين؛ ولذلك حسن[٩٨]:"إذ زيد يقوم" وقد وقع بين النحاة خلاف في جوازِ إضافتها إلى الجملة الاسمية، فمن النحاة من يجيز إضافتها إلى الجملة الاسمية، ومنهم من لا يجيز ذلك، حيث ذهب سيبويه، والمبرد، والسيوطي إلى أن "إذا" لا تضاف إلا للجملة الفعلية، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية على الإطلاق، في حين أجاز الأخفش ، والكوفيين إضافتها إلى الجملة الاسمية، وبقول الأخفش أخذ ابن مالك، فعلى مذهب سيبويه لا يصح "أَجيئك إذا زيدٌ قائم" ، وأما قولك: "أَجيئك إذا زيدٌ قام" فجائز، وزيدٌ ليس مرفوعاً على الابتداء، بل مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولكن الأخفش والكوفيون، ومعهم ابن مالك جوزوا كونه مبتدأ خبره الفعل الذي يليه"[٩٩] وهو (الراجح)عند ابن مالك. أما الفراء فقد زعم إن (إذا) كان فيها معنى الشرط لا يليها إلا الفعل الماضي، ولا يليها المضارع[١٠٠] ولقد ردَّ السيوطي بقوله[١٠١]: " والحقيقة أن (إذا) الشرطية يليها الماضي، ويليها المضارع أيضاً، وقَدْ اِجتمعا فِي قولِ الشاعر[١٠٢]:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

٥. الأصول النحوية

الأصل في الاستثناء أن يأتي "المستثنى منه" أولاً ثُم يأَتي "المستثنى"، وقَدْ يختلف ترتيب الجملة فيتقدمُ المستثنى على المستثنى منه، ويرجح ابن مالك رأي المبرد مع مخالفته رأي سيبويه، وهذا يدل على مكانة المبرد واهتمام العلماء بكلامه، وإن خالف رأي إمام النحاة، قال ابن مالك[١٠٣]:"إِذَا تَقدم (المستثنى) على صفةِ (المستثنى منه) ففيهِ مذهبان: أَحدهما: أَلا تكترث بالصفةِ، بل يكون البدل مختاراً، كما يكون إذا لم تذكرْ الصفة، وذلك قولك: "ما فيها رجل إلا أَباك صالح" كأَنك لم تذكرْ " صالحاً" وهذا رأي سيبويه.

والثاني: أَلا يكترثُ بتقديم الموصوف؛ بل يقدَّر (المستثنى) متقدماً بالكليةِ على (المستثنى منه)، فيكون نصبه **راجحاً**، وهو اختيار المبرد، وعندي أَن النصب والبدل عند ذلك متساويان، لأَنَّ كل منهما **مُرجحاً** فتكافأ" وقد ذكر ابن هشام أنه لا يترجح النصب على الإتباع خلافاً للمازني[١٠٤] ونقل الأزهري ما ذكره ابن مالك[١٠٥] وعقب ياسين العليمي على تجويز البدل[١٠٦] ونسب الأشموني اختيار البدل إلى سيبويه، وترجيح النصب إلى المبرد والمازني، نقل ما ذكره ابن مالك عن المرجح[١٠٧] فقال الصبان: "فمرجح البدل تقدم الموصوف، ومرجح النصب على الاستثناءِ تأَخر الصفة"[١٠٨] وقد رجح المبرد في المقتضب رأي سيبويه، فقال[١٠٩]:واختار سيبويه (النصب): "ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك"؛ فالبدل من

الاسم لا من نعت، وقد يجوز حذف النعت لأنه فضلة، وكذلك المَازني اختار(النصب) فقال: "إذا أَبدلت من الشيء فقد اِطرحته من لفظي، وإن كان فِي المعنى مَوجوداً، فكيف أَنعت ما قَدْ سقط؟ والقياس عندي قول سيبويه؛ وذلك لأَن الكلام إنما يراد لمعناه، والمعنى الصحيح أَن (البدل) و(المبدل منه) موجودان معاً، ولم يوضعا على أَن يسقط أَحدهما إلا في بدلِ الغلطِ، فإن (المبدل منه) بمنزلةِ ما ليس في الكلامِ" والمختار عند أكثر النحاة (النصب) فـ (المستثنى) إذا تقدم على (المستثنى منه)، والكلام غير موجب، فالأشهر والأكثر في كلام العرب، لقوته في القياس من وجهين:

أَولاً: أَما الرفع لا وجه له إلا على البدلية، فلا يتقدم (البدل) على (المبدل منه) وههنا مقدم، فإذا قدمت (المستثنى) فقلت: "ما جاءني إلا زيداً أحدٌ" فتقدم الذي كان يكون (بدلاً) على (المبدل منه) فهو باطل، فالأصل النصب على الاستثناء(١١٠).

تانياً: لا يبدل العام من الخاص مع الرفع، فلا يكون (البدل) أعم من (المبدل منه)، فقولك:" مَا قام إلا زيدٌ أحدٌ" فلا يجوز أن يجعل (أحدٌ) فاعل (قام) و(إلا زيدٌ) بدلاً منه فباطل؛ لأن العام لا يبدل من الخاص؛ فـ (أحد) أعم من (زيد) فلو جعلته (بدلا) لكان عكس (البدل) (١١١) فالرفع على البدل قليل؛ فهو مسموع نثراً وشعرا، وسيبويه وصف من روى عنهم موثوق بعربيتهم وخروجه على البدل، فالناطق على القياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ فاللغات كلها حجة، وما جاء على لسان العرب خيراً منه (١١٢).

٦. الأساليب الجدلية (القواعد التوجيهية)

ذهب ابن مالك وأكثر علماء العربية (١١٣)إلى أن النون في " جندب" زائدة"، وأنَّ وزنه " فُنْعَل" قال ابن مالك(١١٤):" كون "جُنْدَب" زائدة؛ لأنَّ "فُنْعَلا" أكثر من " فُعْلَل" عند أَثبت " فُعْلَل "والحمل على **الأكثرِ راجح**" وعلل سيبويه ذلك فقال(١١٥):" النون من (جُنْدَب) و(عُنْصَل) و(عُنْطَب) زائِدة؛ لأَنّه لا يجئ على مثالِ (فُعْلَل) شيء إلا وحرف الزيادة لازم له، وأَكثر ذلك النون ثابتة فيهِ" وقد دل على زيادتها أيضاً طريق الاشتقاق، إذ قال(١١٦):" وأَما (جُنْدَب) فالنون فيهِ زائدة؛ لأَنَّك تقول (جَدْبٌ)، فكان هذا بمنزلةِ اِشتقاقك مِنه مالا نون فيهِ، وإنّما جعلت (جُنْدَب) و(عُنْصَلا) و(خُنْفَسا) نوناتهن زوائد؛ لأَن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة" فالملاحظ أن سيبويه جعل النون في " جُنْدَب زائدة لوجهين:

الأول: إذ كان الحكم بأصالة الحرف موجباً عدم النظير، فالمقصود به وزن " فُعْلل" وهو بناء غير موجود في كلام العرب؛ لأنه لم يثبت هذا البناء في الأصول.

ثانيا: الاشتقاق أولى؛ لأَن (الجُنْدب) ضرب من الجراد يكون سبب (الجذب)، لهذا سمي جراداً لجردهِ وجه الأرض من البناتِ"[١١٧].

وقد تكون النون زائدة كذلك في " جِنْدَب" بكسر الجيم؛ ويكون فِعْنَل وهو قليل قالوا: جِنْدَب وهو اسم"[١١٨]، وإن كان يمكن أن يكون على زنة " دِرْهَم" إذ إن وزن " فِعْلَل" من أوزان الأصول؛ لأن جِنْدَبا في معنى " جُنْدَب" فينبغي أن تكون نونه زائدة كما هي في المضموم الجيم.

كما جاء على وزن " فُعْلل" بضم الفاء وفتح اللام، وعُلم له اشتقاق، وجدت النون فيه زائدة كقُنْبَر[١١٩]؛ لأنهم قالوا: قُبَّر، فيحذفون النون[١٢٠] وبين ابن جني من ذلك كلمة " عُنْصَر" [١٢١]فيجوز أن يكون "عُنْصَر" عصرتُ الشيء؛ لأَنَّ (العنصر) أصل الشيء ، كأنه من شدة العصر يرجعه إلى أصلهِ وجوهره، ويقال في التهدد بالشر:(والله لأَردنك إلى أصلكِ) فالإنسان من عَصارةِ أبيهِ، ففي طريق الاشتقاق فالنون زائدة، وبغير اشتقاق يوجب زيادتها بالقياس أيضاً؛ لأنه ليس من الكلام العرب.

الخاتمة

- بين البحث أن ابن مالك_ رحمه الله_ كان يرجح بين طرفيه بقوله: " الأجود" " الأولى" " **الأرجح**" وكثيراً ما يعتمد في ذلك على شهرة الرأي، أو كثرة وروده في الأساليب العالية، أو جريانه على الأصل، أو بعده عن التكلف.
- استعمل ابن مالك (الأدلة الجدلية) فكان يرد ما ليس له نظير، ويعرض الأدلة النحوية التي تستعمل لترجيح المسائل فينقضها ويبقي ما يراه صالحاً لترجيح الحكم.
- بين البحث عن عدد الشواهد التي تؤكد أن ابن مالك لم يقف عند حد ما توافر بين يديه من قواعد النحويين وشواهدهم، بل جنح إلى استقراء النصوص المدونة والمحفوظة وتتبعها، ومن ثم إعادة صياغة القواعد النحوية على ضوئها.
- كشف البحث منهج ابن مالك في النظر إلى القراءات القرآنية، فلم يكن محايداً أثرياكما لم يكن قياسياً صرفاً؛ بل كان معتدلاً في موقفه، وتعامل على أنها نص عربي موثوق.
- اختلاف النحاة في الترجيح فقد ينقل عن أحدهم ترجيح رأي على رأي، خلاف ما ينقل عن الآخر بسبب اختلاف ما اعتمد عليه سواء كان وفق أصول مذهبه، أو كثرة اعدد، أو كثرة الحجج، وذلك يؤكد أن هذه الأحكام ما هي ألا مفاهيم نسبية.

قائمة المصادر و الهوامش

(١) التعارض والترجيح في كتب الخلاف النحوي (الأنصاف_ التبيين_ الائتلاف)، محمد أمين عبو عرب، إشراف:د. حسن سليمان حسين، جامعة الموصل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٠٧م.: ٧٥

(٢) مقاييس اللغة:٤٨٩/٢

(٣) تهذيب اللغة: ١٤٢/٤

(٤) التعريفات:٣٧

(٥) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين:٤١

(٦) أساس البلاغة:٢٢١/١

(٧) النحو الوافي:٥/٢

(٨) معجم الفروق اللغوية:٩٧_٩٩٥ب٤ق ر

(٩) شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ:٢٢٦

(١٠) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي:٧٧٤

(١١) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي:١٥٦

(١٢) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي:١٩٥/١

(١٣) الصحاح، للجوهري:٥٢٥/٣

(١٤) القواعد الفقهية: ابن عبد الباحسين، مكتبة الرشد،ط١، ١٩٩٨،:١٥

(١٥) المصباح المنير، الفيومي: ٢٦٣

(١٦) التقعيد النحوي بين السماع والقياس: محمود شريف الدين:، رسالة دكتوراه بدار العلوم، القاهرة،١٩٨٦، :١٩

(١٧) القياس في اللغة العربية، عبد العزيز:٤٤

(١٨) اللغة بين المعيارية والوصفية: تمام حسان: ٢٨

(١٩) نحو عربية ميسرة: أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت ، لبنان (د.ت):٢٣

(٢٠) ينظر: العملية اللغوية بين نظام والذاكرة، دراسة في كتاب سيبويه، مأمون الحباشنة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن:٥

(٢١) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج وزملاؤه، مكتبة لبنان، لبنان، ط١، ١٩٩٦،: ٦٨٩/١

(٢٢) المصدر نفسه:٦٩١/١

(٢٣) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، وهبة مجدي،، مكتبة لبنان، لبنان،ط٢، ١٩٨٤، : ٣٤٦

(٢٤) المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال: نواف مسلم عودة، بإشراف: عبد القادر مرعي، جامعة مؤتة،

١١:،٢٠١٠

(٢٥) المصدر نفسه

(٢٦) شرح الجمل:٣٠

(٢٧) ينظر: القياس في اللغة العربية: محمد خضر حسين: ٩٩

(٢٨) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح::٤٨٨/١

(٢٩) شرح الكافية الشافية: ٥٧٠/٣

(٣٠) المحكم والمحيط الأعظم: ١/ ٣٥٧

(٣١) ينظر:البحر المحيط:١/ ٣٩١

(٣٢) شرح الكافية الشافية:٢٧٥/١

(٣٣) ديوان رؤبة بن العجاج: ١٨٠

(٣٤) ينظر: المقتضب:٩٨/٣، الأصول في النحو:٩١/١، شرح المفصل:١٠٧/٣

(٣٥) شرح الكافية الشافية: ٢٣٠/١

(٣٦) المقتضب: ٩٨/٣

(٣٧) المقرب:١٤٨

(٣٨) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٨

(٣٩) الكتاب:٢/ ٣٥٧

(٤٠) المصدر نفسه

(٤١) شرح التسهيل:١/ ١٥٥

(٤٢) الكتاب:٨٤/٣

(٤٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٥٦/١

(٤٤) شرح الكافية الشافية: ٥١٣/٣

(٤٥) شرح ابن عقيل:٣٨٣/٢

(٤٦) شرح الرضي:٤٥٧/٤

(٤٧) شفاء العليل:٢/ ٢٩٧

(٤٨) شرح التسهيل:١٥٣

(٤٩) الكتاب:٨٤/٣

(٥٠) ينظر: ارتشاف الضرب:٢ /١٧٨٣

(٥١) شرح المفصل:٥٨/٧

(٥٢) ينظر: ارتشاف الضرب:٢ /١٧٨٤

(٥٣) معاني النحو:١٠٢/٤

(٥٤) سورة البقرة:١٤٥

(٥٥) سورة الأنعام:١٢١

(٥٦) معاني النحو:١٠٢/٤

(٥٧) الكتاب:٦٦/٣

(٥٨) معاني النحو:١٠٢/٤

(٥٩) شرح الكافية الشافية: ٥١٩/٢

(٦٠) الكتاب:١٣٧/١

(٦١) ذهب ابن الانباري وبعض الكوفيين إلى عدم صحة الخبر بالجملة الطلبية، الا أن الراجح جواز مجيء جملة الخبر طلبية لورود ذلك في السماع، والقياس يقتضي ذلك، ينظر: شفاء العليل:١/ ٢٨٨-٢٨٩

(٦٢) المصدر نفسه

(٦٣) سورة المائدة:٣٨

(٦٤) سورة النور: ٢

(٦٥) الكتاب:١٤٣/١

(٦٦) البحر المحيط:٣/ ٤٧٦

(٦٧) الكتاب:١٤٤/١

(٦٨) شرح الكافية الشافية:٥١٩/٢

(٦٩) أوضح المسالك:٨/٢

(٧٠) الكتاب:١٤٧/١

(٧١) المفصل:٧

(٧٢) همع الهوامع:١٥٥/٥

(٧٣) شرح الكافية الشافية: ٥٢٠/٢

(٧٤) الكتاب:٨٨/١

(٧٥) شرح الكافية الشافية: ٥٢٠/٢

(٧٦) الكتاب:٨٨/١

(٧٧) سورة النساء :١

(٧٨) التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني:٩٣

(٧٩) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٣٨

(٨٠) الانصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٣/٢

(٨١) البيت مجهول القائل: ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٤٦٣

(٨٢) ارتشاف الضرب: ٢٨٨/٢

(٨٣) المفصل في علم العربية: ٥٧

(٨٤) شرح المفصل:٥٠/٢

(٨٥) شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤١١

(٨٦) شرح عمدة الحافظ:٤٠٨

(٨٧) شرح الكافية الشافية: ٩٤١/٢

(٨٨) الجنى الداني:١٨٨

(٨٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:٤

(٩٠) صحيح البخاري: كتاب بدء الوحي: حديث رقم "٤"

(٩١) مغني البيب:١١٣/١

(٩٢) دراسات لأسلوب القرآن:١٤٥/١

(٩٣) أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية: ٢٦

(٩٤) الكتاب:٢٢٩/٤

(٩٥) الكتاب:١١٩/٣

(٩٦) الجامع لأحكام القرآن:١٦٩/٦

(٩٧) شرح الرضي على الكافية: ٢٠١/١

(٩٨) الجنى الداني:١٨٧

(٩٩) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٦١/٢

(١٠٠) همع الهوامع:٢/ ١٣٣

(١٠١) المصدر نفسه

(١٠٢) خزانة الأدب:٢٠٣/١ (البيت لأبي ذؤيب الهذلي

(١٠٣) شرح الكافية الشافية:٧٠٦/٢

(١٠٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢١٨

(١٠٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:١/ ٣٥٢

(١٠٦) حاشية ياسين على التصريح على التوضيح:٣٥٢/١

(١٠٧) ينظر: شرح الاشموني:٢٠٨/١_٢٠٩

(١٠٨) حاشية الصبان:٢٢٠/٢

(١٠٩) المقتضب: ٣٩٩/٤-٤٠٠

(١١٠) الايضاح العضيدي: ٢٢٦

(١١١) شرح الجمل:٢٦٣/٢

(١١٢) ينظر: الخصائص:٢/

(١١٣) ينظر: الكتاب:٤/ ٢٢٧، المقتضب:١/ ٢١٩.

(١١٤) شرح الكافية الشافية: ٢٠٥٨/٤

(١١٥) الكتاب:٢٢٧/٤

(١١٦) المصدر نفسه

(١١٧) شرح شافية ابن الحاجب للرضي:٣٦٢/٢

(١١٨) الكتاب:٢٢٧/٤

(١١٩) ينظر: لسان العرب: ١٦١/١٢

(١٢٠) الكتاب:٢٢٧/٤

(١٢١) المنصف: ٩٨- ١٤٦